النشاط الصناعي بالريف المصـــــري

ودوره في التنمية الريفيـــة

دراسة حالة

دكتور/ علاء الدين حسين عزت شلبي

مدرس بقسم الجغرافيا

كلية الآداب – جامعة الإسكندرية

فرع دمنهور

يعنى عادة بمفهوم التنمية الاقتصادية الريفية : بالتنمية الزراعية ، إلا أن تنمية الريف من وجهة النظر الاقتصادية لابد أن تعني أكثر من ذلك ، حيث إن التنمية هي مركب كلي متكامل بين عناصر الجزئين الواحد سواء أكان اقتصادياً أم اجتماعياً أم ثقافياً أم سياسياً أم تعمل في غير ذلك .

وإذا كانت الدول النامية – ومن بينها مصر – تدفعها ظروفها أن تستورد التقنية المتقدمة من دول أكثر تقدماً لتحقق بها التنمية في مختلف المجالات الاقتصادية ، فإن هذه التقنية ليست دائماً متاحة لارتباطها بسياسات الدول المتقدمة ومدى ولاء لهذه السياسات ، بالإضافة إلى أن مثل هذه التقنية المتقدمة جداً لاتكون – في بعض الأحيان – ملائمة للدول ذات النمو السكاني الكبير والتي تحتاج لتقنية أقل تقدماً تعوضها بالعمالة الكثيفة .

ونتيجة للزيادة السكانية في الريف المصري والتي يقابلها ثبات نسبي في المساحة المنزرعة ، فإن هذه المعادلة غير المتوازنة تدعو إلى ضرورة البحث عن أنشطة أخرى تعتمد للعمالة المتزايدة وتساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية الريفية .

ولقد بعد النشاط الصناعي بهذه الأقاليم الريفية أحد هذه الأنشطة التي تساعد على تحقيق هذه الأهداف . ولقد أوضحت تجارب التنمية خلال العقود الماضية أن الدول التي تتميز بنمو سريع لقطاع الصناعي استطاعت التغلب على مشاكل التنمية وبخاصة مايرتبط منها بالعمالة ، في حين لم يتحقق ذلك في الدول التي تتباطأ فيها معدلات النمو الصناعي (Cody, J. 1980,P.3) .

هدف البحث :-

إذا كان النشاط الصناعي ليس بحديث على الريف المصري حيث إن له وجوداً بالفعل ، فما طبيعة هذا الوجود ؟ وما الصعوبات والمشاكل التي تواجهه ؟ ثم ماهو السبيل لتنمية هذا النشاط ؟ هذه التساؤلات هي مادفع الباحث إلى محاولة الإجابة عنها في هذه الدراسة .

وإن كانت هذه التساؤلات نفسها قد أثارت تساؤلات أخرى حول ماهية الصناعات الريفية : هل هي الصناعات التي توجد بالمناطق الريفية بغض النظر عن طبيعتها ؟ أو هي صناعات ذات طبيعة خاصة مرتبطة بالريف بصفة أساسية؟ وأخيراً ماذا يمكن أن تحقق هذه الصناعات للريف المصري والاقتصاد القومي؟ .

وقد أثار هذا التساؤل الأخير رغبة الباحث في البحث عن تجربة أحد الدول المتقدمة بالصناعات الريفية للتعرف عليها ، وإدراك ما حققته من نجاح ومواجهته من مشاكل

منهجية الدراسة :-

اقتضت طبيعة الموضوع تقسيم الدراسة إلى جانب نظري و آخر تطبيقي اهتم الجانب النظري بتحديد بعض المعايير التي اعتمد عليها لبيان مدى احتياج إقليم الدراسة إلى التنمية ، وكذلك عرض ملامح تجربة دولة الهند -كمثال- في مجالات الصناعات بالريف الهندي .

أما الجانب التطبيقي فاهتم بتحديد خصائص ومشاكل الصناعات بإقليم الدراسة (ريف محافظة البحيرة) واعتمد في ذلك على الدراسة الميدانية . وقد اتبع الباحث في دراسته الميدانية أسلوب دراسة الحالة (Case study) على أسلوب العينة نظراً لاتساع مساحة الإقليم وتباين بيئاته مما كان سيتطلب جمع بيانات العينة على امتداد الإقليم باختلاف بيئاته المحلية ، ولم تقتصر الدراسة الميدانية على دراسة حالة واحدة ، فمع تعدد بيئات الإقليم كان من الضروري اختيار أكثر من حالة تمثل كل منها بيئة مستقلة ، لذا اختير ريف مركز وادي النطرون ممثلاً للبيئة الصحراوية ، وريف مركز رشيد ممثلاً للبيئة النهرية البحرية ، وريف مركز إيتاى البارود ممثلاً للبيئة الدلتاوية ، وريف مركز أبو المطامير ممثلاً للبيئة الدلتاوية الصحراوية .

وقبل البدء في هذه الدراسة التطبيقية كان من الضروري الاطلاع على المتاح مما كتب في هذا الموضوع ومنها بحث دولت صادق عن الصناعات الريفية ، ورسالة دكتوراه بعنوان الصناعات البيئية وعلاقاتها بالتنمية الاقتصادية إعداد أميرة مشهور ، وبحث عماد الدين محمد بعنوان مستقبل أفضل للصناعات الصغيرة والحرفية ، وبحث وجدي محمود عن الصناعات الصغيرة والريفية .

منطقة الدراسة :-

كي لاتكون الدراسة نظرية فقط وقع الاختيار على ريف محافظة البحيرة ليكون مجالاً لتطبيق هذه الدراسة . وقد اختيرت هذه المحافظة لكونها نموذج للمحافظات الريفية للأسباب التالية :-

- تمثل نسبة السكان الريفيين بالمحافظة نحو (٥٠. ٦٦٪) من جملة سكان الريف بمحافظات الدلتا وفق تعداد ١٩٨٦

٢- بلغت نسبة سكان ريف هذه المحافظة وفق تعداد ١٩٨٦ نحو (٧٦, ٦ ٪) من جملة سكان المحافظة وهي نسبة تفوق النسبة العامة لسكان الريفيين بمحافظات الدلتا والتي بلغت (٧٢, ٩٪) عام ١٩٨٦ .

٣- بلغت نسبة العاملين بالزراعة بالمحافظة وفق تعداد ١٩٨٦ نحو (٥٩, ٨٪) من جملة العاملين بالأنشطة الاقتصادية ، ولايفوقها في ذلك من بين محافظات الدلتا سوى محافظة كفر الشيخ التي بلغت نسبتها (٤, ٦٠٪) في العام نفسه .

٤- الموقع الجغرافي للمحافظة واتساع مساحتها مما جعلها تضم بيئات جغرافية مختلفة لكل منها خصائصها وامكاناتها على الصناعات الريفية .

الخصائص الجغرافية لإقليم الدراسة :-

تمتد محافظة البحيرة بين دائرتي عرض (٣٠ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٣١ شمالاً) وخطي طول (٤٨ ، ٢٩ ، ٤٨ ، ٣ شرقاً) اى أنها تقع في شمال غرب مصر إلى الغرب من فرع رشيد ، ويحدها من الشمال البحر المتوسط متمثلاً في خليج (أبو قير) ومن الجنوب محافظة الجيزة ومن الغرب محافظتا الإسكندرية ومطروح (شكل ١) .

ويربط المحافظة مع غيرها من المحافظات طريق القاهرة - الإسكندرية الزراعي الذي يخترق أرض المحافظة من الجنوب الشرقي في إتجاه الشمال الغربي مارا بمدينة إيتاي البارود ودمنهور و ابو حمص وكفر الدوار .

أما من وفرى المحافظة فترتبط معاً بشبكة طرق رئيسية وإقليمية منها طريق دمنهور / حوش عيسى الرئيسي وطريق حوش عيسى / أبو المطامير وطريق الدلنجات / كوم حمادة الإقليمان (محمد خميس الزوكة ، ١٩٨٦م) .

وتبلغ مساحة المحافظة نحو (٤٨, ١٢٩, ١٠٠ كيلو متراً مربعاً) ، وكان لهذه المساحة الكبيرة والموقع الجغرافي أثر في تنوع البيئات الجغرافية بين البيئة النهرية البحرية شمالاً وشرقاً والبيئة الصحراوية جنوباً وغرباً والبيئة الدلتاوية وسط المحافظة .

ولاشك أن تنابي هذه البيئات كان له انعكاسه على تنوع النشاطات المحافظة ومن بينها النشاط الصناعي .

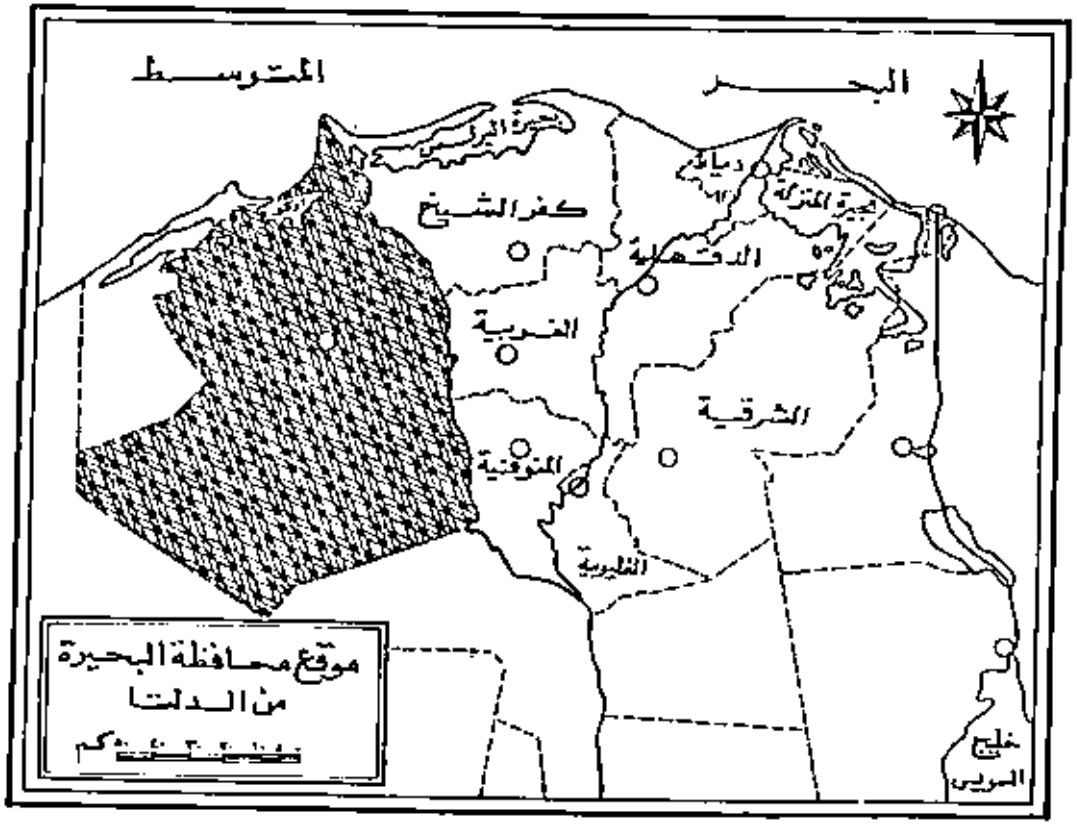
البحر
المتوسط
كفر الشيخ
الدقهلية
الغربية
الشرقية
المنوفية
القليوبية
خليج السويس
موقع محافظة البحيرة من الدلتا

شكل رقم (١)

أولاً : الحيز النظري

مدى احتياج ريف المحافظة للتنمية :-

كان من الضروري قبل الخوض في تحديد دور المتغيرات في التنمية الريفية أن نحاول التعرف على مدى احتياج ريف المحافظة للتنمية .

وإذا كانت ثمة معايير ديموجرافية واجتماعية واقتصادية يمكن الاحتكام إليها لتحديد مدى حاجة الإقليم للتنمية مثل معدل البطالة ومعدل النمو السنوي للسكان ومعدلات وفيات الأطفال الرضع ومعدلات الهجرة بين الشباب ومعدلات الأمية ومستوى دخل الفرد والوضع تحيازي وإمكانات التوسع الزراعي الأفقي والمستوى الصحي ، فقد فضل الباحث الاحتكام إلى ثلاثة من هذه المعايير فقط هي البطالة وإمكانات التوسع الزراعي الأفقي والوضع الحيازي حيث يرى أن هذه المعايير يمكن أن تحقق الغرض المطلوب دون الخوض في المعايير الأخرى، لأن تناولها سوف يخرجنا عن موضوع الدراسة.

أ - البطالة :-

تعد البطالة سواء بين من يعرفون بالمتعطلين الجدد والمتعطلين الذين سبق لهم العمل من الظاهرات الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي أخذت في الظهور في المجتمع المصري عامة في الآونة الأخيرة ، وهي بلا شك إفراز طبيعي للتغيرات الاقتصادية التي صاحبت برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تنتهجه الدولة حالياً ، والذي تتخلى فيه الدولة عن سياسة تشغيل الخريجين وتحويل القطاع العام إلى قطاع خاص ومن ثم تخلصه من بعض القوى العاملة به (عماد الدين محمد ، ١٩٩٥) .

كما أن التغيرات التي لحقت باقتصاديات دول الخليج بعد حرب الخليج الثانية نتج عنها الاستغناء عن أعداد كبيرة من العمالة المصرية التي عادت إلى الوطن الأم ليُسهم بعض منها في رفع نسبة البطالة .

إلا أنه نتيجة لعدم توافر بيانات بإقليم الدراسة عن البطالة بين الفئات المهنية المختلفة، فسوف نقصر دراستنا على العرض لهذه الظاهرة بين الحاصلين على مؤهلات علمية .

ولاشك أن للبطالة آثراً اجتماعية واقتصادية خطيرة قد يأتي في مقدمتها الإحباطات النفسية التي تواجه العاطل ، مما يجعله يوجه طاقته أحياناً نحو العنف، كما أن قلة فرص العمل بالقطاعات الإنتاجية والخدمية نتيجة ارتفاع التكلفة الاستثمارية لفرص العمل بهذه القطاعات يجعل الشباب يبحث عن عمل بالأنشطة الاقتصادية الهامشية ذات القيمة الاقتصادية المحدودة للفرد والمجتمع .

ب - إمكانات التوسع الأفقي :-

بلغ نصيب محافظة البحيرة من جملة الأراضي القابلة للاستصلاح بالجمهورية في التعدادين نحو (٣١٪) فقط، إلا أن نحو (٩٥٪) من جملة هذه المساحة تتركز في النطاق الهامشي الغربي للمحافظة ، والمحصور بين ترعة النوبارية والطريق الصحراوي ، والمتمثل في مناطق البستان وغرب النوبارية وجنوب وادي النطرون وشرق الطريق الصحراوي شكل (٣) . أما النسبة الباقية وهي (٥٪) فتقع بمنطقة برسيق أي في النطاق الشمالي للمحافظة (فضل الله الزهار ، ١٩٩٣) .

ويعني هذا أن الأراضي القابلة للاستصلاح بالمحافظة تعد ضمن الأراضي المستصلحة الجديدة التي تنظم الدولة توزيعها على الجمعيات التعاونية وشباب الخريجين سواء من أبناء المحافظة أو من أبناء المحافظات الأخرى .

وعلى ذلك فإن التوسع الزراعي الأفقي بالمحافظة ليس حكراً على أبناء المحافظة فقط وإنما هو حق لأبناء المحافظات الأخرى ، ولذا فإن التوسع الزراعي الأفقي لايعد حلاً جذرياً لمشكلة البطالة بالمحافظة ، حيث إنه يسهم في امتصاص نسبة من العمالة في حين يبقى معظمها في حاجة إلى فرص عمل في مجالات أخرى .

جـ - نظم الحيازة الزراعية بالمحافظة :-

تعد حيازة الملك أهم أنماط الحيازات بالمحافظة إذ بلغت نسبتها نحو(٧٠٪) من جملة الحيازات بالمحافظة ،أما الحيازات الإيجارية فتبلغ(٢٥٪)أما عن نسبة الحيازة فتمثل الحيازات أقل من فدان نحو(٨. ٦٪)من جملة مساحة الحيازات في حين يمثل حائزوها نحو (٣٥٪) من جملة الحائزين ،وتبلغ هذه النسب بالنسبة للفئة الحيازية(فدان واحد-٣ أفدنة) نحو (٢٥٪) ، (٢٧٪) على الترتيب ، وبالنسبة للفئة الحيازية (٣-٥ أفدنة) فتبلغ (٢٥٪) ، (٥. ١٧٪) على الترتيب ،أما بالنسبة للفئتين (٥-١٠ أفدنة)،(١٠-٥٠ فداناً) فتبلغ نسبتها نحو (٥٠. ١٨٪)،(٥. ٧) و (٦. ٢٢٪) ، (٣٪) على الترتيب .(فضل الله الزهار،١٩٩٣).

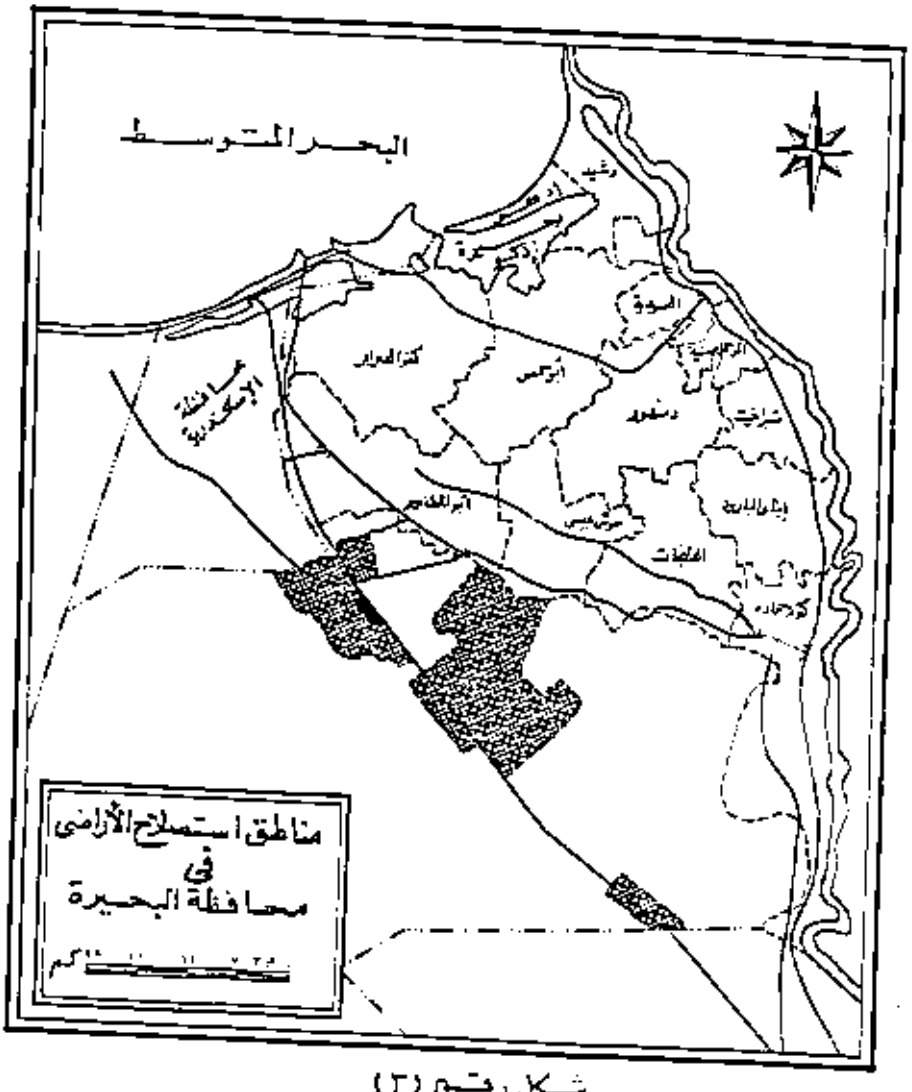
البحر المتوسط
محافظة الإسكندرية
كفر الدوار
أبو حمص
السوة
دمنهور
شبراخيت
إيتاي البارود
أبو المطامير
الحامول
كوم حمادة
مناطق استصلاح الأراضي
في
محافظة البحيرة

شكل رقم (٣)

معنى هذا ان الحائزين لأقل من (٣ أفدنة) يمثلون حوالي (٧٧٪) من الحائزين بالمحافظة مما يعني معاناة بعضهم الفقر من الحيازة الزراعية وهو مؤشر يوضح احتياج هؤلاء الحائزين لتحسين أحوالهم الاقتصادية وهذا لن يتحقق إلا بالاهتمام بمجالات التنمية الاقتصادية المختلفة .

ملامح تجربة دولة الهند[1] :-

تعد دولة الهند - وتشبه في ذلك الصين - من أوائل الدول التي أولت الصناعات الريفية أهمية خاصة . وقد خطت في ذلك شوطاً كبيراً وحققت قدراً كبيراً مما كانت تصبو إليه .

ترجع بداية اهتمام الحكومة بهذا النمط من الصناعات إلى عام ١٩٥٣ عندما أنشئت مجلس الصناعات الريفية ومهمته الأساسية التخطيط بغرض تنمية الصناعات الريفية بالهند ، ثم في عام ١٩٥٧ أدخل تطوير في الهيكل الإداري لهذا المجلس حيث تشكلت لجنة سميت بلجنة الصناعات الريفية (KVIC)[2] ، واختيرت مدينة بومباي مقراً رئيسياً لها ، وتشكلت عدة مجالس فرعية تابعة لهذه اللجنة وموزعة على معظم الأقاليم الهندية .

ويدلك هذه اللجنة مهمتها بحصر الصناعات الريفية التي بلغ عددها (٢٤) صناعة منها صناعة المنسوجات القطنية والصوفية والحريرية ، وصناعة طحن الغلال والتعليب وإنتاج التمور وعلب الكبريت والمواقد والصابون ، وجمع النباتات الطازجة والمجففة للأغراض الطبية ، وكذلك صناعة البامبو والورق يدوياً وصناعة وإنتاج العسل وإنتاج غاز الميثان .

وقد أخذ نشاط لجنة الصناعات الريفية في التوسع بخطى ثابتة ، كما زادت أعداد مجالسها حتى بلغت عشرين مجلساً عام ١٩٧٨/٧٧ . أما المعاهد المهتمة

١- ترجمة عن كتاب :-

university Little. Ian M.D. & etal. " Small Manufactring Enterprises" Oxford Press, N.Y., 1987

٢- تعد اختصاراً لـ -

the Khadi and Village Industries Commission

بهذه الصناعات ، فقد ترايت أعدادها بصورة مطردة حتى بلغت (٦٢٨) معهداً موزعة على الولايات الهندية المختلفة . وقد شملت الحكومة الهندية بدورها هذه الصناعات بالاهتمام والرعاية ، ويتضح هذا من النمو الواضح في حجم الاستثمارات التي خصصت لهذه الصناعات وهي تقدر بـ (٥٩, ٠٠) مليون روبية[1] ، ثم زادت حتى بلغت في الخطة الخامسة ١٩٨٣/٨٢ نحو (٥٠, ٣٠) مليون روبية . وكنتيجة طبيعية للاهتمام بهذه الصناعات فقد استطاعت هذه الصناعات الريفية منذ ساعة تشجيع والاهتمام فرص عمل ، أقاليم الحجم وغيرها .

وفي مرحلة متقدمة نسبياً من هذه التجربة بدأت تظهر إسهامات الصناعات الريفية في الاقتصاد الهندي بما تحققه من دخل مادي ، وماتوفره من فرص عمل . ففي الخطة الخامسة ١٩٨٣/٨٢ بلغت قيمة إنتاج هذه الصناعات حوالي (٢٦٢) مليون روبية ، كما نجحت خلال مراحل خططها المختلفة في توفير نحو (٢٣) مليون فرصة عمل ، من بين هذه الفرص (٤) مليون فرصة عمل ليوم عمل كامل (Full Time) بما نسبته (٤, ١٧٪) من جملة فرص العمل ، أما النسبة الباقية وهي (٦, ٨٢٪) فهي للعمل لجزء من الوقت (Part Time) .

وقد استوعبت صناعة المنسوجات معظم العمالة الصناعية الريفية حيث نجحت في توفير (٤٧, ٩) مليون فرصة عمل بما نسبته (٢, ٤١٪) من جملة فرص العمل ، في حين استوعبت باقي الصناعات (٥٥, ١٣) مليون عامل وهي باقي فرص العمل التي وفرتها هذه الصناعات .

وقد بلغت جملة أجور العمالة في هذه الصناعات عام ١٩٨٣/٨٢ نحو (٥, ٧٩) مليون روبية ، كما بلغت قيمة استثماراتها نحو (٤٦٨) مليون روبية وحققت قيمة مضافة بلغت (٢٥٨) مليون روبية .

وخلال الخطة الخامسة ١٩٨٣/٨٢ كان متوقعاً أن يحدث نمو في بعض الصناعات سواء من حيث زيادة إنتاجها أو خلقها فرص عمل جديدة ، غير أن هذا لم يحدث بسبب عدة عقبات واجهت هذه الصناعات .

١- الدولار = ٣٦ روبية - عام ١٩٩٥ .

فقد لاقت صناعة الجلود منافسة شديدة من المنتجات المعتمدة على المواد الخام البديلة وبصفة خاصة البلاستيك ، على الرغم من كونها تعد من أقدم الصناعات بالريف البندي بسبب مايملكه الهند من ثروة حيوانية هائلة تعد مصدراً أساسياً للمادة الخام بالإضافة إلى العمالة الماهرة .

ومن هذه الصناعات صناعة حلب الثقاب التي لاقت تشجيعاً كبيراً من مجالس الصناعات الريفية كي تواجه المنافسة الكبيرة بينها وبين المنشآت الصناعية التي تنتج هذا المنتج نفسه ، وبالفعل حقق هذا التشجيع نجاحاً ملحوظاً ، غير أن المنافسة التي لاقتها هذه الصناعات كانت من القوة بحيث أدى هذا إلى إحجام المستثمرين عن هذه الصناعات مما أدى إلى عدم تحقيق إنتاج أفضل أو خلق فرص عمل أكثر .

وبالنسبة لصناعة الصابون فقد كانت قاصرة على المنشآت الصناعية الكبيرة مما دفع هيئة الصناعات الريفية إلى تشجيع إقامتها بالريف ، وحقق هذا التشجيع نجاحاً ملحوظاً حيث بلغت قيمة الإنتاج في نهاية الخطة السادسة نحو (٤٩) مليون روبية كما زادت العمالة إلى نحو (١٢) مليون عامل . ولزم لنجاح هذه الخطة إنشاء نحو (١٢٠٠) مركز زراعي لانتاج البذور اللازمة للصناعة ونحو (٢١٠) مصومعة لتخزين الإنتاج من البذور وثلاث وحدات لإقامة عصارة البذور ونحو (١٥٠) وحدة لإنتاج الصابون . ومع هذا كان متعذراً أن يزيد عدد وحدات الإنتاج وكم الإنتاج وفرص العمل عن ذلك ، إلا أن المنافسة القوية للمنشآت الصناعية الكبيرة حدت إلى حد ما من هذه الزيادة .

أما عن صناعة ألياف جوز الهند التي تنتشر بالولايات الساحلية التي تعد مناطق إنتاج رئيسية لهذه الثمار فقد اهتمت هيئة الصناعات الريفية بها ورأت أن تنميتها وتطويرها لن يكون إلا بتشجيع وتطوير الأبحاث العلمية التي تنمي هذه الصناعات ، ومساعدة المنتجين على تسويق إنتاجها محلياً وعالمياً .

ونتيجة لهذا التشجيع بلغت قيمة الصادرات في نهاية الخطة السادسة نحو (٢٥) مليون روبية ، إلا أن نحو (٦٠٪) من هذه الصادرات كان من الألياف الخام في حين كان (٤٠٪) من المنتجات المصنعة وهو عكس ماكانت تطمح إليه هذه الصناعة من تصنيع إنتاج الألياف الخام في داخل الهند ، إلا أن هذا النمط من الصناعة يحتاج إلى تكنولوجيا متقدمة تعتمد على الآلة بنسبة كبيرة وهو مايخالف الهدف الأساسي في نشر الصناعات الريفية الكثيفة العمالة .

تحمل هذه التجربة في طياتها عدة دروس يمكن أن نفيد منها عند محاولة تنمية الصناعات الريفية بمصر . وهذه الدروس يمكن أن نجملها فيما يلي :-

١- ليس هناك طريق سهل للتنمية فقد بدأت الهند تجربتها منذ منتصف الخمسينيات وقسمتها إلى عدة مراحل بلغ عددها ست خطط حتى بداية الثمانينيات، وقد حققت مكاسب مع النجاحات التي صاحبت كل خطة .

٢- ليس هناك طريق وحيد للتنمية ، فعلى الهيئات المشرفة على تخطيط ومتابعة تنفيذ خططها ومتحققه كي يمكن أن تدخل التعديل المناسب على خططها لتحقيق هدفها النهائي .

٣- بروز دور الدولة والمؤسسات الحكومية في تحقيق الهدف من التنمية الصناعية ويظهر هذا من الدور الذي قامت به هيئة الصناعات الريفية سواء في زيادة الاستثمارات أو في تشجيع نشر الصناعات الجديدة أو في إنشاء المعاهد العلمية التي تساعد على تطوير الصناعات المختلفة ،أو دورها في تسويق الصناعات المحلية .

٤- التركيز على تكنولوجيا ذات الكثافة العمالية المرتفعة ، فمن المشاكل التي تواجه صناعة الأيلف جوز الهند الرغبة في ميكنة الصناعة مما سوف يتسبب في الاستغناء عن نسبة كبيرة من العمالة .

٥- الاعتماد في تنمية الصناعات الريفية أساساً على حسن استغلال الموارد البيئية ، وإذا كانت الهند تمتلك موارد متنوعة بسبب موقعها الجغرافي فإن لكل بيئة مواردها التي يجب الاستفادة منها .

٦- لم تتوقف الهند عن صناعاتها التقليدية بل أدخلت صناعات جديدة أو سيمكن أن نطلق عليه جيلاً جديداً من الصناعات .

٧- العمالة التي تعمل في هذه الصناعات ليست كلها تعمل يوماً كاملاً (Full time) بل إن معظمها يعمل جزءاً من الوقت (Part Time) للاستفادة من العمل الموسمي والعمالة الموسمية .

١- أنشيء معهد أبحاث خاص بهذه الألياف في Kalavoor مهمته الأساسية تطوير استخلاص الألياف من ثمار جوز الهند وتقديم الاستشارات الفنية للصناعة وتدريب وإعداد الراغبين في العمل بهذه الصناعات . ونتيجة لنجاح هذا المعهد توسعة هيئة الصناعات الريفية في هذه المعاهد وقامت بنشرها في مناطق مختلفة .

ثانياً : الحيز التطبيقي

التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية بريف محافظة البحيرة

جدول (٢) - توزيع المنشآت الصناعية بريف المحافظة عام ١٩٩٥

حسب عدد المنشآت *

م	الصناعة / المركز	تجارة	بقالة	طوب	بلاستيك	فخارية	نسيج	طوب وطوب رملي	مخابز	مطاحن	حلوى ومشروبات	حلاوة	مطاحن ثلاثي ومعدن الأثاث	مخابز	ألبان	أعلاف	ورنيش	قطن / صوف	بصلكس
١	إدكو	٢٣	٢	----	٤	٢	----	----	----	----	٢	----	----	----	١١	----	٢	----	١٠
٢	أبو حمص	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	١	----	----	----
٣	دمنهور	----	----	٢	----	----	----	----	----	١	----	----	----	----	١	----	----	----	----
٤	أشتوم	١١	٢	----	١	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----
٥	رشيد	٢٥	٥	١٢	١	----	----	----	----	٢	٢	----	٢٨	----	٢	----	----	----	٢
٦	المحمودية	٦	١	٧	١	----	----	----	----	٢	٢	----	١١	٢	٢	----	----	----	٢٥
٧	الرحمانية	٥	٤	٢٠	----	----	----	----	----	----	----	----	٥	٢	----	----	----	----	١٠
٨	أبو المطامير	١٠	٩	١١	----	----	----	----	----	٢	٢	----	٨	٢	----	----	----	----	٢١
٩	إيتاي البارود	٥	٢	١٥	----	----	----	----	----	٢	٢	----	٥	----	----	٢	----	----	٥
١٠	كوم حمادة	٤	١٥	٢٠	----	----	----	----	----	٢	٢	----	٤	----	----	----	----	----	٢
١١	الدلنجات	١٠	٤	----	----	----	----	----	----	----	----	----	٤	----	----	----	----	----	----
١٢	حوش عيسى	٥	٢	----	----	----	----	----	----	----	----	----	٢	----	----	----	----	----	----
١٣	أبو المطامير	١١	٥	----	----	----	----	----	----	١	----	----	١	----	١	----	----	----	----
١٤	وادي النطرون	٩	٤	----	----	----	----	----	----	----	----	----	٤	----	٢	----	٢	----	٢٢
١٥	الجملة	١٩٢	٩٦	٩٣	٩	٢	٤	١٢	٨	٢	١٢	٤	٩١	٢	٢٩	٣	٦	١٤	٨٦

* المصدر : مراقب دعم واتخاذ القرار بديوان عام محافظة البحيرة .

من الجدول والشكل (٤) يتضح مايلي :-

١- يضم ريف المحافظة تنوعاً واضحاً في المنشآت الصناعية ، إلا أن القليل منها يرتبط بالريف ارتباطاً مباشراً مثل صناعة الفاخورة وطحن الغلال والألبان والأعلاف .وسبب هذا الارتباط كون الريف يعد المصدر الأساسي للمواد الخام اللازمة لهذه الصناعات ، وأنه السوق الرئيسي لاستهلاك لمنتجاتها ، كما أنه مصدر العمالة بها .

أما النسبة الغالبة من المنشآت الصناعية فلا ترتبط بالريف ارتباطاً مباشراً سواء من حيث المواد الخام أو السوق أو العمالة . كما أنها تعد حديثة نسبياً على الريف [illegible] وتتضح حداثتها في طبيعة إنتاجها وفي تاريخ تأسيسها حيث أوضحت الدراسة الميدانية أن

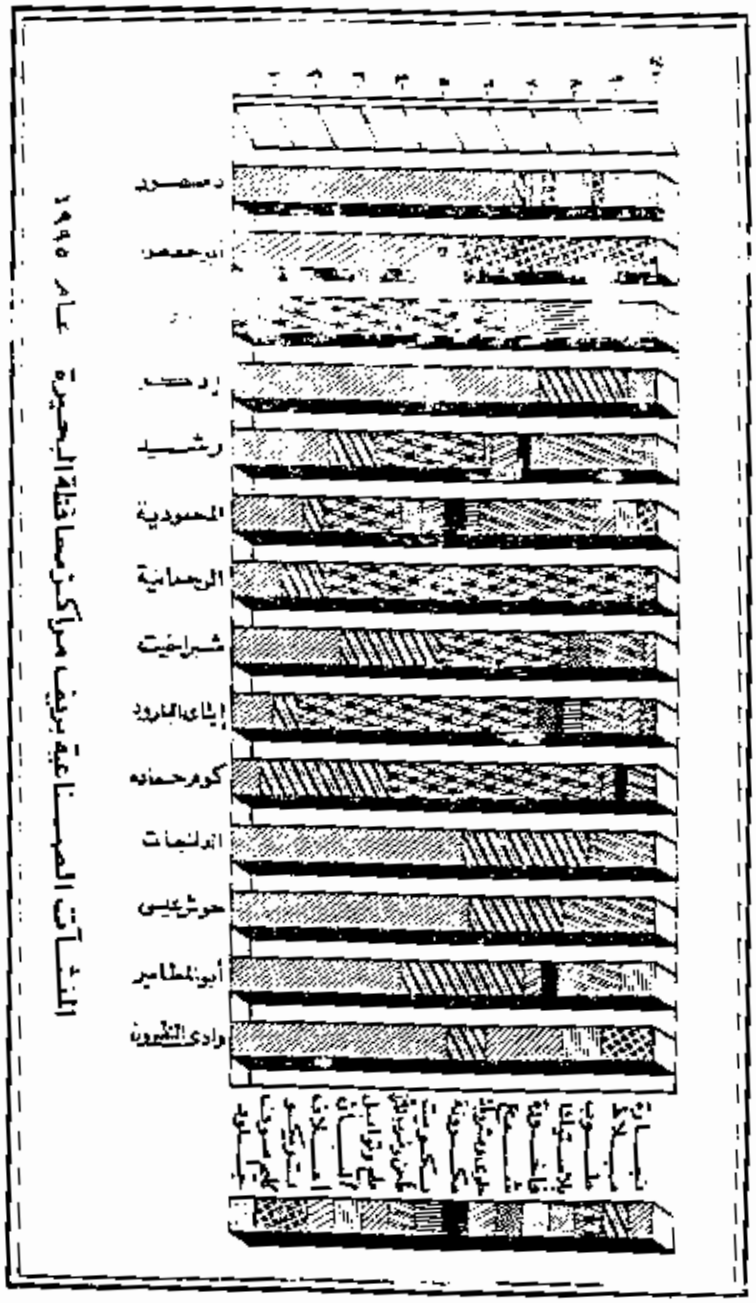
المنشآت الصناعية بوحدات مراكز محافظة البحيرة عام ١٩٩٥
دمنهور
ابو حمص
رشيد
المحمودية
الرحمانية
شبراخيت
إيتاى البارود
كوم حمادة
الدلنجات
حوش عيسى
أبو المطامير
وادى النطرون

شكل رقم (١٤١)

نحو (٧٩٪) من هذا النمط من المنشآت الصناعية يرجع تاريخ نشأته إلى بداية الثمانينيات، لذلك فإن هذا النمط يختلف عن النمط السابق مما يستوجب التمييز بينهما بأن يعرف النمط الأول بالصناعات الريفية التقليدية والنمط الثاني بالصناعات الريفية الحديثة .

وعن سبب ظهور النمط الثاني من الصناعات ، أوضحت الدراسة الميدانية أن نحو (٨٨٪) من أصحاب هذه المنشآت من أبناء الريف ومن المقيمين به ، ورغبتهم في الإقامة بمسقط رأسهم هو السبب الأساسي الذي دفعهم إلى استثمار أموالهم في الريف خاصة أنه أصبح يمثل سوقاً لكثير من المنتجات الصناعية بسبب التغيرات الاجتماعية وتغيرات أنماط الاستهلاك التي لحقت بالمجتمع المصري عامة ، أما النسبة الباقية وهي (١٢٪) فهم أيضاً من أبناء الريف ولن كانوا غير مقيمين به إلا أنهم حاولوا الاستفادة من تحقيق (وفورات) في رأس المال بما لديهم من أراضي فضاء أو منشآت مبنية في هذه المناطق الريفية .

٢- يأتي ريف مركز دمنهور في مقدمة مراكز المحافظة من حيث عدد المنشآت الصناعية، وتعد هذه نتيجة مباشرة لكونه الظهير الزراعي لمدينة دمنهور التي تعد سوقاً رئيسية للمنتجات الريفية الزراعية والصناعية ، بالإضافة إلى أن القرب من البيئة الحضرية يساعد على نشر الصناعات في ظهيرها الزراعي .

٣- على العكس من ذلك يقل تواجد الصناعات بريف مركز كفر الدوار وإدكو وأبو حمص وحوش عيسى ووادي النطرون على الترتيب ، ومرد ذلك لأسباب متعددة ، فبالنسبة لمركز كفر الدوار يرجع ذلك لسيطرة الصناعات الكبيرة وبخاصة صناعة غزل النسيج واحتوائها للعمالة الزراعية في العمل بهذا النشاط الصناعي بالإضافة لموقعه مع مركزي إدكو وأبو حمص في ظل مدينة الإسكندرية .

أما مركزا حوش عيسى ووادي النطرون فيعد موقعهما المتطرف بالمحافظة ، بالإضافة إلى الانخفاض النسبي في أعداد سكانهما (٩, ٢٪ ، ٤, ٪) من جملة سكان المحافظة عام ١٩٨٦ سبباً في قلة الصناعات التي لاتجد سوقاً لتصريف منتجاتها .

٤- وعلى المستوى النوعي نجد أن صناعة الأخشاب (بلب وشباك) أكثر الصناعات انتشاراً بريف المحافظة فلا يخلو مركز من هذه الصناعة ، وإن كان توطنها واضحاً بريف مركز دمنهور الذي يضم وحده نحو (٥٠٪) من جملة هذه المنشآت بريف المحافظة ، وربما يرجع ذلك لوجود سوق رئيسي يستوعب هذا الإنتاج سواء في مدينة دمنهور أو في

القرى الكبيرة الحجم (أكثر من ٥٠٠٠ نسمة) وهي تتركز في مركز دمنهور بصفة أساسية (محمد الأنسي، ١٩٩٠) .

٥- يأتي بعد ذلك صناعة الطوب الأحمر (طيني محروق) وتتركز هذه الصناعة بالمراكز الواقعة على فرع رشيد حيث تحتاج هذه المصانع إلى مصدر مياه دائم أو إلى نقل نهري رخيص .

٦- وفي المرتبة الثالثة تأتي صناعة طحن الغلال وضرب الأرز والبلاط . وإذا كانت الصناعة الأولى وكذا الثانية صناعة ريفية أصيلة حيث تعتمد على المواد الخام الزراعية ، فإن صناعة البلاط من بين الصناعات التي عرفها الريف حديثاً للأسباب التي سبق ذكرها.

٧- وعلى المستوى القطاعي تعد الصناعات الغذائية أكثر الصناعات تنوعاً بريف المحافظة حيث تضم صناعة الألبان والحلوى والمشروبات والمكرونة والبسكويت وطحن الغلال وضرب الأرز ، وتحتاج هذه الصناعات لرقابة صحية صارمة على المكان والعمالة ومستلزمات الإنتاج ومراحل تصنيعها.

خصائص الصناعات بريف المحافظة :-

أعد الباحث استمارة استبيان استعان بها في الوقوف على خصائص الصناعات بمنطقة الدراسة - ملحق (١) - ووزعت هذه الاستمارة على الحالات الأربع التي تم اختيارها . وبلغ جملة الاستمارات نحو (١١٢) استمارة أي نحو (٢٠٪) من جملة المنشآت الصناعية بريف المحافظة وفق إحصاء مركز المعلومات واتخاذ القرار ، من هذه الاستمارات (٢٠) استمارة في مركز وادي النطرون (البيئة الصحراوية) و (٤٤) استمارة في ريف مركز رشيد (البيئة النهرية البحرية) و (٣٠) استمارة بريف مركز إيتاي البارود (البيئة الدلتاوية) و (١٨) استمارة بريف مركز أبو المطامير (البيئة الدلتاوية الصحراوية) .

وقد أظهرت الدراسة تبايناً في خصائص الصناعات باختلاف بيئاتها ، ولم يقتصر الاختلاف على مقوم صناعي واحد بل شمل معظم المقومات على النحو التالي :-

العمالة :-

من دراسة الملحق (١) الذي يوضح توزيع الصناعات حسب فئات العمالة يتضح أنه يمكن تقسيم المنشآت الصناعية بمنطقة الدراسة حسب عدد العاملين إلى عدة أنماط هذا ما هو كبير الحجم يعمل به أكثر من (٥٠ عاملاً) (World Bank, 1980) ويمثل هذا النمط في

وثانيهما :- يرجع إلى ارتكاب أصحاب بعض هذه الصناعات للمخالفات القانونية التي تضعهم تحت طائلة القانون إذا ماانكشفت عند التقدم بالمستندات الرسمية للحصول على قروض ، كما هو الحال بالنسبة للمساحة المخصصة لمصانع الطوب في رشيد والتي يجب ألا تزيد عن (٦ آلاف متر مربع) للمصنع الواحد[1] في حين أوضحت الدراسة الميدانية أن (٢٧٪) من هذه المصانع تزيد مساحتها عن (٨آلاف متر مربع) .

المواد الخام :-

تمثل المواد الخام نسبة ليست قليلة من قيمة مستلزمات الإنتاج وإذا ماتعرضنا للمواد الخام المختلفة في الصناعات المدروسة سوف نجد أن المواد الخام للصناعات التقليدية لاتمثل مشكلة نظراً لتوفرها في البيئة مثل نبات السمار وجريد النخل والصوف الأكلمة والألبان وإن كانت الدراسة الميدانية أوضحت انخفاض جودة بعض هذه المواد مثل الأصواف المستخدمة في صناعة الأكلمة بمركز وادي النطرون ، وكذلك الارتفاع الموسمي لأسعار بعض هذه المواد مثل الجريد والألبان .

أما الصناعات الحديثة مثل البلاستيك والفيبركر والبلاط فموادها الخام غير متوفرة بإقليم الدراسة وبالتالي فمشكلاتها الأساسية ارتفاع أسعارها ، ويعد ارتفاع تكلفة نقل هذه المواد الخام سبباً أساسياً في ارتفاع أسعارها .

مصادر الطاقة :-

تعد الطاقة والوقود عصب الصناعات وإن اختلفت كمية ونوعية الطاقة المستخدمة من صناعة لأخرى .

وقد أوضحت الدراسة الميدانية أن الصناعات الريفية التقليدية تعتمد أساساً على العمل اليدوي بنسبة ١٠٠٪ ، وبالتالي لاتعد الطاقة عبئاً على تكلفة الإنتاج .

أما الصناعات الحديثة فأغلبها يعتمد على الكهرباء ، ويعد انقطاع التيار الكهربائي مشكلة أساسية تواجه هذه الصناعات نظراً لأن انقطاع التيار لعدة ساعات يؤثر على الإنتاج ويزيد من تكلفته .

١- في مقابلة أثناء الدراسة الميدانية مع أحد أصحاب هذه المصانع .

التسويق :-

يعد التسويق مقوماً أساسياً للصناعات المختلفة إذ لابد من تصريف إنتاجها . وقد أوضحت الدراسة الميدانية أن الصناعات الحديثة بمنطقة الدراسة تسوق إنتاجها في أكثر من سوق حيث تبين أن (٤٩٪) من جملة الصناعات المدروسة تسوق إنتاجها بموطن تصنيعها (القرية نفسها) في حين يسوق إنتاج (٣١٪) من هذه الصناعات في عاصمة المركز والقرى المجاورة ، أما النسبة الباقية فتسوق في مراكز المحافظة الأخرى .

ويختلف الحال بالنسبة للصناعات التقليدية التي يتم تسويق إنتاجها بصفة أساسية في مواطن إنتاجها (القرية نفسها) ، ويظهر ذلك بصفة أساسية في وادي الظروين الذي تنتشر به هذه الصناعات ، ويرجع ذلك إلى صغر حجم إنتاج هذه الصناعات التقليدية ، أو انخفاض جودتها عن منافسيها وبذلك تظل خارج المنافسة عن مثيلاتها وإن كانت المنافسة تساعد على تطوير الإنتاج وتحسينه كما تساعد على إبقاء الصناعات واستمرارها .

أثر تنمية الصناعات

المردود الاقتصادي

حاولت الدراسة تحديد هذا الأثر من خلال طرح بعض الأسئلة في استمارة الاستبيان حيث اتضح أن نحو (٧٥٪) من أصحاب المنشآت المدروسة قد اختاروا هذا النمط من الصناعات بمحض رغبتهم في حين أن (٢٥٪) منهم توارثوها عن الأهل ، وعن مدى رغبتهم في الاستمرار في هذا النشاط مستقبلاً أم أن هناك مايدعو إلى تغييره تبين أن نحو (٧٨٪) من أصحاب المنشآت المدروسة تفضل الاحتفاظ بها وممارسة النشاط نفسه مستقبلاً مما يعني أن تنمية هذه الصناعات بحل مشاكلها سوف تجعل أصحابها أكثر تمسكاً بها ومحافظة عليها ولكثر حرصاً على تطويرها . ويبين هذا الارتباط أن نحو (٣٠٪) من أصحاب المنشآت المدروسة ليس لديهم الرغبة في العمل الزراعي وهو النشاط الرئيسي ، وأن نحو (٢٥٪) منهم لديه حيازة زراعية صغيرة لاتكفي لمستوى معيشة أفضل .

المردود الاجتماعي

أوضحت الدراسة الميدانية أن نحو (٦٥٪) من إجمالي المنشآت المدروسة زادت بها العمالة عما كانت عليه عند بدايتها مما يعد مؤشراً للإقبال على هذه الصناعات خاصة

ويجب أن يكون تركيز التنمية في المقام الأول على الصناعات التقليدية للاستفادة من الإمكانات البيئية المتاحة وهذا يستلزم بداية الاهتمام بالصناعات القائمة بالفعل ومحاولة حل مشاكلها المرتبطة بالعمالة والمواد الخام والتكنولوجيا المستخدمة والتسويق .

ولايكون دور البيئة قاصراً فقط على الإشراف والرقابة بل يجب أن تتخطى هذا الدور إلى دور المعين على حل المشاكل التي تواجه هذه الصناعات سواء من النواحي الإدارية أو الإنتاجية أو التسويقية ، كذلك لاتتجمد عند خطط ثابتة روتينية بل يكون ثمة تطوير مستمر نحو نشر صناعات جديدة أو مايسمى بجيل جديد من الصناعات ، وأن يستبدل بخطط الإنتاج خططاً جديدة متطورة .

كذلك من الضروري ألا يتوقف تنمية هذه الصناعات على دور الهيئات الرسمية بل إن مشاركة الأفراد في تنمية هذه الصناعات لايقل عن دور الهيئات الرسمية ، ولاتقتصر هذه المشاركة على فئات معينة بل تكون المشاركة من كل الفئات المختلفة ، وهذا يتطلب النوعية بالقيمة الاقتصادية للصناعات المختلفة والتي تناسب الفئات على اختلافها من حيث التعليم أو موسمية العمل أو إمكانية العمل بنظام الوقت الكامل أو لجزء من الوقت .

من الإمكانات البيئية المتاحة ، وهذا يستلزم بداية الاهتمام بالصناعات القائمة بالفعل ومحاولة حل مشاكلها المرتبطة بالعمالة والمواد الخام والتكنولوجيا المستخدمة بالفعل والتسويق .

ملحق (١)

توزيع الصناعات بريف محافظة البحيرة

حسب فئات العمالة (عامل)

م	الصناعة	أقل من ٣	٣-٤	٥-٩	١٠-١٩	٢٠-٤٩	٥٠-٩٩	١٠٠-٢٤٩	٢٥٠-٤٩٩	٥٠٠ فأكثر	غير معين	جملة
١	النجارة	١٩٢	١٧	٧	—	—	—	١	—	٣	٢٥	١٦٥
٢	البناء	٩	٢١	٩	٢	—	—	٢	—	—	٢٣	٦٦
٣	طوب	—	١٢	١	—	—	٢١	٦	٤٩	٩	٣٥	١٣٣
٤	بلاستيك	—	٢	—	١	—	—	—	—	—	٣	٦
٥	شمع	٤	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٤
٦	فخورة	٣	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٣
٧	ألبان	٢	٣	٣	—	—	—	٣	—	—	٨	١٩
٨	طحن الغلال وضرب الأرز	٣	٢٥	٦	٥	—	٣	—	—	٣	٦	٥١
٩	عصير وبخور وبلح	١	١	٥	—	—	—	—	—	—	٥	١١
١٠	أعلاف	—	—	—	٢	١	—	—	—	—	—	٣
١١	مكرونة	—	—	٢	١	٢	—	—	—	٢	—	٨
١٢	ثلج وفواكه	١	—	٣	—	—	—	—	—	—	—	٧
١٣	بسكويت	—	—	—	—	٢	٣	—	—	—	—	٥
١٤	ترزيكو	٢	١	٣	—	—	—	—	—	—	—	٦
١٥	قهوة سوداني	—	٢	٢	—	—	—	—	—	—	١	٥
١٦	جلود	٩	٣	٣	—	—	—	—	—	—	—	١٥

المراجع

أولاً : المراجع والمصادر العربية :-

١- أميرة عبد اللطيف مشهور :

" الصناعات الهيئية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية مع التطبيق على مصر "رسالة دكتوراه غير منشورة،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة ، القاهرة -١٩٧٦م .

٢- بولت صادق :

" الصناعات الريفية وأثرها في التنمية الاقتصادية " المؤتمر الجغرافي الأول،القاهرة - ١٩٦٢ م .

٣- عماد الدين محمد مصطفى :

" نحو مستقبل أفضل للصناعات الصغيرة والحرفية في جمهورية مصر العربية " ، معهد التخطيط القومي ، مذكرة خارجية رقم (١٥٨٢) ، القاهرة- ١٩٩٥ م .

٤- فضل الله سعد أحمد الزهار :

" إمكانات التنمية الاقتصادية لمحافظة البحيرة والمشاكل التي تعترضها - دراسة في الجغرافيا الاقتصادية " ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة طنطا ، طنطا -١٩٩٣م .

٥- محمد خميس الزوكة :

" ملاحظات على جغرافية النقل بالطرق في التوجه البحري "، دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية ١٩٨٩ م .

٦- محمد محمود الأنسي :

" جغرافية العمران الريفي في محافظة البحيرة " ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب - جامعة الإسكندرية ، الإسكندرية ١٩٨٩ م .

٧- مركز دعم واتخاذ القرار بمحافظة البحيرة :

" نتائج حصر قائمة الخريجين بالمحافظة " ، بيانات غير منشورة - ديسمبر ١٩٩٥م .

٨- مركز دعم واتخاذ القرار بمحافظة البحيرة :

" بيان عن المنشآت الصناعية بريف المحافظة " بيانات غير منشورة - ديسمبر ١٩٩٥م .

٩- وجدي محمود حسين :

" الصناعات الصغيرة والصناعات الريفية بين جهود التنمية المحلية مع إشارة خاصة لاقتصاديات محافظة الدقهلية " ، مؤتمر التنمية المحلية في مصر - كلية التجارة - جامعة المنصورة - القاهرة - ١٩٨٦ م .

ثانياً :- المراجع والمصادر الأجنبية :-

1- Cody, J., "Politices for Industrial Progress in Developing Countries" Oxford university Press, N.Y., 1980 .

2- Little, Ian M.D. & etal, " Small Manufactring Enterprises" Oxford university Press, N.Y., 1987 .

3- World Bank " Small - Scale Enterprises in Korea and Taiwan" Staffe Work Paper, NO 384, WashingtOn, April, 1980.

٤- المادة الخام المستخدمة : نوعية المادة الخام كميتها القيمة بالجنيه

أ-

ب-

جـ-

٥- مصادر الحصول على المادة الخام :

القطاع العـــام.....القطاع الخاص.....

جمعيات تعاونية..... مصادر أخرى.....

٦- ماهي المشاكل المرتبطة بالمادة الخام :-

عدم توفرهـــا..... عدم كفايتهـــا.....

انخفاض جودتها..... مشاكل أخرى.....

٧- مصادر الطاقة : نوعيتها .... كميتها ..... قيمتها بالجنيه .....

٨- عدد العمـــال : ذكور ..... العدد ..... إناث ..... العدد .....

٩- موسمية العمالة : دائمة ..... العدد ..... موسمية..... العدد.....

١٠- كم عدد العمال عن بداية العمل بهذه الصناعة : .....

١١- هل تقبل العمالة على العمل بهذه الصناعـــة : نعم ..... لا .....

١٢- لماذا ؟ .....

١٣- هل تخضع العمالة لكشف صحي دوري : نعم ..... لا .....

١٤- إذا كانت الإجابة بنعم ماهي الفترة الدورية لهذا الكشف :

ربع سنوية ..... نصف سنوية ..... سنوية ..... أكثر .....

١٥- مشاكل العمالة : صعوبة الحصول عليها..... ارتفاع أجر العامل .....

مشاكل أخرى :.....

١٦ منطلق تسويق الإنتاج : القرية نفسها ..... عاصمة المركز .....

مناطق أخرى .....

١٧- مشاكل التسويق :- صغر حجم الطلب ..... وجود بدول حديث.....

مشاكل أخرى .....

١٨- كيفية التخلص من مخلفات الإنتاج :

بيع هذه المخلفات ..... إتلافها في مكان مخصص لذلك .....

حرقها .....

****

= ملاحظـــات =

١- ضع علامة (/) أمام الاجابة التي تناسبك .

٢- إذا كان لديك أي إضافات يرجى كتابتها في السطور التالية .

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....